ـــــــــــل متعمد عن « المبادئ »

ـــــال كل إتفاق مع المؤتمر

للانتخابات المهندس عبدالله الأكوع، فيما تبقت بنود أخرى نص الاتفاق على تنفيذها بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية منها « اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بحيث تتكون بكامل اعضائها من قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والحيادية ويتفق على طريقة ترشيحهم واختيارهم، ولا تقل درجاتهم عن قاضي محكمة استئناف »، وفقاً لنصوص اتفاق المبادئ الذي اعتبرت أحزاب المشترك يومها بنوده تعهدات وطنية وآليات تنفيذية لنصوص دستورية وقانونية ملزمة يجب الوفاء بها في كل الظروف.

فما الذي تغير اليوم.. ليُقتل اتفاق المبادئ بدم بارد،.. وهل اكتفت أحزاب المشترك بتنفيذ بعض المبادئ وتنازلت عن البعض الآخر؟! وكيف سيحق لها بعد اليوم الحديث عن الوفاء بالعهود والالتزامات الأخلاقية وهموم الناس وقد أصبح « فاقد الشيء لا يعطيه »؟!

أسئلة متروكة للقراء.. وتأتي الاجابة عليها « مفجعة » عقب استعراض النماذج التالية لمدائح اللقاء المشترك في مقام المفترى عليه اليوم « اتفاق المبادئ ».

إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة تستند على اتفاق المبادئ الذي اعتبرته أحزاب اللقاء المشترك تعهدات وطنية

التوقيع.

وبالرغم من أن هذا الاتفاق كان الأساس الذي وافقت بموجبه الهيئات التنظيمية لأحزاب المشترك في خوض هذه الانتخابات وبالرغم من إدراكنا ومعرفتنا ونحن نعلم مع من وقعنا، ولنا سابقة تجربة للتوقيع معهم والاتفاق معهم- أن هناك شكوكاً كثيرة تساور الكثير في مصداقية وجدية تنفيذ هذا الاتفاق.»

من كلمة الشيخ حميد الأحمر في حفل تكريم- مرشح اللقاء المشترك- ١٠/ ١٠ / ٢٠٠٦ م

● ● ●

□ «طالب محمد قحطان بتحويل اتفاق المبادئ بين المؤتمر والمشترك إلى نصوص قانونية لأن التوقيع من قبل المؤتمر يعد تسليماً واعترافاً بوجود اختلالات.. واشار قحطان إلى أن المعارضة لن تستدرج كما هو الحال قبيل الانتخابات وتنتهي كل ضغوطاتها باتفاقات "هذه المرة لن يأتي شهر نوفمبر القادم موعد تشكيل لجنة انتخابية عليا جديدة إلا وقد حسمت الكثير من نقاط الاختلاف، موضحاً أن ما تم الاتفاق عليه مع الحاكم مكاسب لا ينبغي الاستهانة بها وتمثل ثمرة جهود بذلت وليس كل ما نتطلع إليه.»

محمد قحطان- عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح

في ندوة نظمتها أحزاب اللقاء المشترك بمحافظة تعز- الوحدوي نت ١٥ /٧/ ٢٠٠٧م

● ● ●

□ « وأكد البيان تمسك الاصلاح برؤية اللقاء المشترك لإصلاح كل جوانب العملية الانتخابية على قاعدة اتفاق المبادئ والاتفاق الموقع بين أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام..»

من البيان الختامي الصادر عن أعمال المؤتمر الرابع – للتجمع اليمني للاصلاح- سبأ نت ٢٦ فبراير ٢٠٠٧م

● ● ●

□ « وبدون شك فإن التوقيع على اتفاق المبادئ من اجل انتخابات حرة ونزيهة وآمنة مثل انتصاراً سياسياً لتكتل اللقاء المشترك خاصة أن الرأي العام في بلادنا والمنظمات المحلية والمنظمات الدولية تشكل من القضاة، وعند إعلان الحزب الحاكم توجهه في هذا الصدد أبديتم رفضا .. ماذا يعني ذلك؟

– القضية ليست قضية اللجنة العليا للانتخابات، ولكن هذه اللجنة هي أكبر العوامل المؤثرة في الدائرة الانتخابية، فنحن ننظر إلى موضوع إصلاح الإدارة الانتخابية بشكل كامل كمنظومة متكاملة، إصلاح القانون، واللجنة العليا للانتخابات، وإدارتها الفنية وعلاقاتها بالأحزاب وإداراتها الميدانية.»

محمد الصبري

الناطق الرسمي لأحزاب المشترك – من حوار لصحيفة الوقت البحرينية

الوحدوي نت ٢٦ / ٩/ ٢٠٠٧م

● ● ●

□ « ولذلك انتهى الحوار في اتفاق المبادئ إلى الاتفاق على الحد الأدنى ولو فيما يتعلق بإصلاح الإدارة الانتخابية، حصل المشترك على ٤٨٪ من اللجان، حصل على أربعة أعضاء في اللجنة العليا للانتخابات، حصل على مجموعة من الالتزامات التي وردت في الاتفاق حتى وإن لم تنفذ، لكنها تظل التزامات على الأقل أخلاقية، وحتى المجتمع الدولي أخذها على اعتبار أنها هي المعايير التي على ضوئها سيجري تقييمه للانتخابات في اليمن وهذا بالفعل هو ما جرى».

من حوار للناطق باسم المشترك- محمد الصبري

نيوز يمن-١٧ / ٢ / ٢٠٠٧ م

● ● ●

□ «المثقفون وصحفيو اليمن يقولون عن هذا الاتفاق ان المعارضة فرطت ببرامجها ومواقفها لصالح هذا الاتفاق ومع ذلك انا شريك وموقع على هذا الاتفاق وهو حقق الحد الادنى للديمقراطية».

محمد الصبري- قناة العالم ٢٠٠٦/٧/٧

● ● ●

□ «مشيراً إلى ان اللجنة ليست معترفة حتى الآن باتفاق المبادئ الموقع بين أحزاب المشترك والمؤتمر الشعبي العام الذي تعتبره أحزاب المشترك أساساً لإجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية. واعترف الصبري بتنفيذ جزء من اتفاق المبادئ لاسيما المتعلق بتعديل قوام اللجنة العليا للانتخابات والمشاركة في اللجان الانتخابية».

محمد الصبري- نيوز يمن ٢٩/ ٧ / ٢٠٠٦م

والمهتمة بالشأن الديمقراطي في اليمن اعتبرت الإتفاق إطاراً للمعايير التي يمكن قياس حرية ونزاهة الانتخابات عليها، والنظر إليها كأساس للحكم على مدى نجاحها.»

صادر عن أحزاب اللقاء المشترك

صنعاء في ٤ رمضان ١٤٢٧هـ الموافق ٢٧ من سبتمبر ٢٠٠٦م.

● ● ●

□ «طيب تشكون في المعارضة من عدم حيادية اللجنة العليا للانتخابات رغم مشاركتكم فيها وسبق وأن طالبتم بأن

نص وثيقة قضايا وضوابط الحوار

• قضايا وضوابط وضمانات الحوار بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وهي المؤتمر الشعبي العام- التجميع اليمني للإصلاح- الحزب الاشتراكي اليمني التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري- حزب البعث العربي الاشتراكي.

إن استمرار الحوار السياسي كقيمة سياسية وديمقراطية يهدف إلى إجراء التوافق الوطني المستقبلي حول الإصلاحات في كافة الشئون والارتقاء بالإجراءات المنظمة لأدوات العمل المؤسسي المتصلة بتلك القضايا والمواضيع المطروحة على طاولة الحوار بين شركاء العمل السياسي من منطلق الشراكة الوطنية، ومن خلال تبادل الرؤى والملاحظات والمقترحات ووجهات النظر اللازمة حولها والأخذ بأفضل ما يمكن التوصل إليه لتحقيق الأهداف الوطنية التي يسعى الجميع لتحقيقها من خلال هذا الحوار الذي جاء مؤكداً لرغبة جميع الأطراف، ولذا فإنه من المهم أن يستند هذا الحوار إلى الأسس والمفاهيم والمبادئ الرئيسية التي تحدد وتوضح وتنظم جملة الضوابط اللازمة لترجمة هذا الحوار عملياً وبصورة ناجحة، ومن أجل ذلك فقد اتفقت أطراف الحوار على ما يلي:

أولا: قضايا الحوار:

١, اتفقت أطراف الحوار أن يبدأ الحوار في المرحلة الأولى بالقضايا التالية:

أ. ما تم الاتفاق عليه في وثيقة اتفاق المبادئ بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الموقع في ١٨ يونيو ٢٠٠٧م

ب. توصيات الاتحاد الأوروبي الواردة في تقريره عن الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية، والذي تم التوقيع عليها من قبل أطراف الحوار.

٢, الإصلاحات الدستورية

أ. تطوير العمل البرلماني من خلال نظام الغرفتين.

ب. النظام الانتخابي

ج. ما ستسفر عنه الحوارات من ضرورات ومتطلبات

٣, تطوير نظام السلطة المحلية وانتخابات رؤساء المجالس والتقسيم الإداري

٤, القوانين الخاصة بالحقوق والحريات

أ. الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ب. الصحافة والمطبوعات

ج. تطوير القوانين الخاصة بالتعبيرات السلمية

د. النقابات ومنظمات المجتمع المدني

٥, البحث في قضايا السياسات الاقتصادية وأدواتها.

أ. حيادية الوظيفة العامة وعدم تسييسها

ب –الشفافية في الموازنات العامة

ج ـ سياسة الأجور.

٦, الحوار حول المعالجات الضرورية لآثار الصراعات السياسية والقضايا الاجتماعية التي تعيق مسيرة التطور والنمو.

٧, بشأن ما يطرحه الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب اللقاء المشترك بخصوص آثار حرب ٩٤م يتم بحثها في مستوى آخر وفقاً للمقترح المطروح من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، في المحضر رقم(٢) بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٧م باعتبارها قضية حقوق، على أن يتم الاتفاق على الآلية المناسبة لتنفيذ ذلك.

ثانيا: الضوابط والمبادئ الأساسية للحوار

١, تقديم مواضع وقضايا الحوار المقدمة من أي من أطراف الحوار في وقت مسبق وتحديد ما يتطلب الوقوف عليه في الحوار في كل قضية أو مشروع مقدم سواء بصورة عامة أو جزء منه يتعلق بجانب معين وإقرار ذلك وتضمينه في جدول الأعمال.

٢, يتم جدولة المواضيع المقرة للحوار على أساس البدء بمناقشتها وفق جدول يحدد الفترة الزمنية لمناقشة كل موضوع من المواضيع المطروحة للحوار.

٣, تلتزم جميع أطراف الحوار بالنتائج التي تم التوصل إليها حول أي موضوع من مواضيع الحوار المقرة في جدول أعمالها، ويتم تثبيتها في محاضر يتم التوقيع عليها من قبل أطراف الحوار بحيث تصبح ملزمه لكل حزب من الأحزاب المنضوية في الحوار وعدم العودة إلى تلك القضايا المنجزة وطرحها من جديد من أي طرف من أطراف الحوار.

٤, تلتزم جميع الأطراف المشاركة في الحوار بالأسس والثوابت التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية

٥, يحدد مستوى الحوار بين أطرافه بأمناء عموم الأحزاب السياسية مضافاً إليهم أربعة أشخاص من المؤتمر وأثنين من كل حزب من الأحزاب الأخرى.

٦, يحق لأطراف الحوار دعوة أحد رؤساء الدوائر المتخصصة في أحزابهم لحضور جلسة معينة بعد موافقة الجميع إذا كان هناك موضوع متصل بجانب تخصصي يستدعي ذلك.

٧, لإطراف الحوار الاستعانة بمختصين من ذوي الخبرة في القضايا التي تتطلب ذلك.

٨, يتم تدوين محاضر اجتماعات جلسات العمل من قبل لجنة السكرتارية عقب كل جلسة وتضمينها مداولات ونتائج كل جلسة من الجلسات وعرض محضر الاجتماع بداية كل جلسة لإقراره والتوقيع عليه.

٩, تلتزم جميع الأطراف المشاركة بالحوار أثناء لقائها وجلساتها بالقضايا المدرجة في جدول أعمالها في كل جلسة من جلساتها وعدم الخروج عنها أو التطرق لقضايا أخرى غير ذات صلة باعتبار جدول القضايا المنصوص عليها بالفقرة أولا وحدة متكاملة وهو محل التزام جميع الأطراف.

١٠, يجوز إحالة أي موضوع من مواضيع الحوار إلى لجنة مصغرة لمناقشة وإعداد الصيغة النهائية المطلوبة على ضوء الموجهات المعتمدة من لجنة الحوار الرئيسية.

١١, يتضمن أي قرار من القرارات المتخذة بصورة جماعية بين أطراف الحوار بالتوافق آلية تنفيذه.

ثالثا: الضوابط الإعلامية.

نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به الجانب الإعلامي في إيصال المعلومات وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي وإيجابي لأي قضية من القضايا التي يتناولها، فإن أهمية ذلك تزداد حينما يكون الموضوع مرتبط بقضية هامة كالحوار، الأمر الذي يوجب علينا الحرص على وضع الضوابط والآليات الإعلامية التي تضمن نجاح الحوار بعيداً عن أي تأثيرات إعلامية قد تؤدي إلى نتائج سلبية لا تخدم الحوار أوتنحو به منحى آخر، وفي ضوء ذلك يتم العمل وفقا للآتي:

– الالتزام بروح الحوار كمرتكز أساسي للطرح في كتابات ومقابلات وتصريحات قيادات الأحزاب المشاركة في الحوار، وفقا للضوابط والمبادئ المنصوص عليها في هذه الوثيقة .

– إلزام وسائل الإعلام التابعة للأحزاب المنضوية في الحوار وقياداتها بترشيد خطابها الإعلامي بشأن مواضيع الحوار والتعاطي مع موضوعاته بجدية ومسئولية بعيداً عن الاجتهادات والمناكفات التي لا تخدم قضايا الوطن ولا تساعد على إنجاح الحوار

– تتبنى جميع الأطراف المشاركة في الحوارتوجيه خطاب سياسي وإعلامي من خلال وسائلها الإعلامية وأي وسائل أخرى متاحة لإبراز أهمية الحوار كمطلب لجميع الأطراف في السلطة والمعارضة بهدف تكامل الجهود والرؤى الرامية الى تحقيق المزيد من التطور والنمو وتحقيق المصلحة العليا ويسري ذلك على الإعلام الرسمي.

– تنظيم آلية لإصدار التصريحات والبلاغات الصحفية والبيانات الصادرة عن الحوار وفقاً للآتي:

أ) التصريحات عن سير ونتائج الحوار:

يتولى الإدلاء بالتصريحات الإعلامية عقب كل جلسة او لقاء عن سير ونتائج اللقاء من يتم تكليفه بذلك سواء بصورة مستمرة او في كل جلسة على حدة بما يساعد على توحيد المعلومات ويمنع التباينات التي قد تحصل في حالة تعدد التصريحات.

ب) البلاغات الصحفية والبيانات:

– إذا اتفقت أطراف الحوار على إصدار بيان او بلاغ صحفي لتوضيح سير عملها او ما تم التوصل إليه تكلف لجنة مصغرة من بينها لإعداد ذلك وفقاً لما يتم الاتفاق عليه وعرضه على أطراف الحوار للموافقة عليه ونشره.

– تتاح الفرصة لكل وسائل الإعلام للحصول على المعلومات المتصلة بنتائج الحوار بشفافية وفي ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج وما تتفق عليه أطراف الحوار.. ولأطراف الحوار أن تقرر حضور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني اجتماعاتها متى رأت ذلك.

رابعاً: آلية تشكيل لجنة السكرتارية

يتم تشكيل لجنة السكرتارية لمساعدة أطراف الحوار في إنجاز المهام الفنية يشترك فيها أطراف الحوار، وتتكون من خمسة أعضاء يعين كل حزب عضوا واحدا منه، وتتولى على وجه الخصوص المهام التالية:

١– الإعداد والتهيئة لمكان انعقاد جلسات الحوار

٢– إبلاغ أطراف الحوار بمكان وزمن انعقاد الجلسات

٣– تدوين محاضر الجلسات المتضمنة المداولات والنقاشات والنتائج والقرارات المنبثقة عن كل جلسة.

٤– تزويد أطراف الحوار بالوثائق والمستلزمات المتطلبة للحوار

٥– القيام بعملية الاتصال والتواصل مع الجهات التي يتطلب إبلاغها بحسب ما يتم الاتفاق عليه بين أطراف الحوار.

٦– إنجاز مختلف المهام الفنية والقيام بحفظ وثائق ومداولات جلسات الحوار.

٧– تنفيذ مختلف المهام الموكلة من أطراف الحوار

٨– أي مهام أخرى تكلف بها من قبل اللجنة

٩– تعتبر لجنة السكرتارية مسئولة أمام جميع أطراف الحوار وفي خدمتهم فيما يخص الحوار.

والله الموفق

إقرار وثيقة قضايا وضمانات وضوابط الحوار

من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الحوار

١– المؤتمر الشعبي العام أ. عبدالقادر باجمال الأمين العام

٢– التجمع اليمني للإصلاح أ. عبدالوهاب الآنسي الأمين العام

٣– الحزب الاشتراكي اليمني د. ياسين سعيد نعمان الأمين العام

٤– التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أ. سلطان العتواني الأمين العام

٥– حزب البعث العربي الاشتراكي د. عبدالوهاب محمود الأمين العام

صنعاء بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٦م- معهد الميثاق